تقارير ندوات قرطبة

المساهمة في تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين الممثلين لرؤى كونية مختلفة

تقرير ورشة تقييم تجربة التحالف بين نداء تونس وحركة النهضة

تونس، 23 سبتمبر 2017

تحرير | صلاح الدين الجورشي

مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

مشروع الباحظ

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2017

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

المساهمة في تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين الممثلين لرؤى كونية مختلفة

تقرير ورشة تقييم تجربة التحالف بين نداء تونس وحركة النهضة

تونس، 23 سبتمبر2017

تحرير: صلاح الدين الجورشي

تصميم: أمين لخضر

الملكية الفكرية

لهذا التقرير مشتركة بين مؤسسة قرطبة بجنيف ومنتدى الجاحظ بتونس. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

شكر وعرفان:

الشكر موصول لجميع المشاركين في ورشة العمل على مساهماتهم في انجاز هذا التقرير. كما نشكر مكتب "الدين-السياسة-والخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، على مساهمتهم في انجاز هذا العمل.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف أو منتدى الجاحظ أو وزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2017

مؤسسة قرطبة بجنيف

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

منتدى الجاحظ

منبر فكري ثقافي يراهن على أهمية الحوار المحلي والعالمي وعلى المساهمة في دفع اتجاهات التجديد في الفكر لاكتساب وعي تاريخي يضبط استراتيجيات الامة في مواجهة التحديات وتحقيق اهدافها في المعرفة والحرية والديمقراطية والوحدة بما يمكنها من إنجاز التنمية عبر حداثة موصولة بتراثه. منتدى الجاحظ جمعية تونسية غير حكومية حصلت على الترخيص الحكومي بتاريخ 12 جوان 1990 وتم إدراجها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 77 في 2 أكتوبر 1990 وصنفت ضمن الجمعيات الثقافية بقرار من وزير الداخلية بتاريخ 23 نوفمبر 1992.

www.jahedhforum.org

برنامج شمال أفريقيا

تم تطوير برنامج شمال أفريقيا بشكل مشترك من قبل مكتب (الدين والسياسة والخلاف) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة قرطبة بجنيف. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة و / أو التي ترتبط بأطراف سياسية فاعلة ذات مرجعية دينية على امتداد منطقة شمال افريقيا. الرؤية الشاملة لبرنامج شمال افريقيا هي مجتمعات لا اقصائية وقائمة على المشاركة والتعايش السلمي في شمال أفريقيا. تتمثل أهداف البرنامج في المساهمة في: 1) التخفيف من حدة التوترات الاسلامية-العلمانية؛ 2) الحد من العوامل المؤدية إلى الاقصاء السياسي للأطراف السياسية الفاعلة ذات المرجعية الدينية؛ و3) صياغة خطابات وممارسات بديلة للخطابات الدينية المتطرفة.

المحتويات

1. المقدمة _____ 4
2. ما الذي حصل حتى يتحول الصراع إلى وفاق بين خصوم الأمس؟ _____ 4
3. كيف يبدو مستقبل هذا التحالف الذي يجمع بين النهضة والنداء؟ _____ 6
4. مخاوف من السيطرة _____ 7
5. حوصلة _____ 8

1. المقدمة

نظم كل من منتدى الجاحظ ومؤسسة قرطبة بجينيف وبالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية السويسرية في تاريخ 23 سبتمبر 2017 ورشة عمل هي الثالثة التي تعقد في تونس، وذلك ضمن برنامج "تعزيز التعايش السلمي بين الفاعلين السياسيين التونسيين من ذوي الرؤى الفكرية المختلفة". وقد سبق أن تم تنظيم لقاءين خصص الأول للحوار بين الإسلاميين والعلمانيين ضمن السياق التونسي، في حين تمحور اللقاء الثاني حول تجربتي 18 أكتوبر وتحالف الترويكا. أما هذه الورشة فقد تناولت تقييم تجربة التحالف بين حزب "نداء تونس" و "حركة النهضة"، وهي التجربة المتواصلة منذ سنة 2014 تاريخ الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى اللحظة الراهنة.

الهدف من هذه الورشة هو تقييم تجربة التحالف بين النهضة ونداء تونس منذ 2014 كنموذج للتوافق يرمي الى تعزيز العمل المشترك بين فاعلين سياسيين من خلفيات فكرية مختلفة، وذلك بغرض تحصين المسار الانتقالي الديمقراطي في تونس. هذا الهدف هو وثيق الصلة بالهدف الأساسي لهذا البرنامج أي رصد تطور العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين ومدى قدرتهم على ضمان الاستقرار والتعايش وإنجاح الانتقال الديمقراطي في تونس، وأن يتم ذلك من خلال تناول الجوانب العملية التي ميزت المبادرات المشتركة التي جمعت الطرفين. فالمهم هو معرفة ما إذا كانت فكرة التقاطع الظرفي قد بدأت تتحول إلى جزء أساسي من مسار بناء الوحدة الوطنية التي تقتضي تقديم السياسي على الأيديولوجي وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية العليا على حساب الحزبية المحدودة.

تميزت هذه الورشة بمشاركة ممثلين عن الحزبين المذكورين سابقا إلى جانب مسؤولين في أحزاب "مشروع تونس" و"الحراك" و "التكتل من أجل العمل والحريات" و "حزب البناء الوطني" والجبهة الإسلامية، وعدد من الشخصيات المستقلة وباحثين أكاديميين، وكذلك شباب ينتمون إلى حركة النهضة ونداء تونس. وقد بلغ عددهم 25 مشاركا بين ذكور وإناث.

كانت البداية مع كلمات الافتتاح التي ألقاها كل من رئيس المنتدى الجاحظ وممثل مؤسسة قرطبة وممثلة وزارة الخارجية السويسرية التي شرحت مجالات التعاون السويسري التونسيين اجل دعم الانتقال الديمقراطي. وبعد الجلسة الافتتاحية انطلقت فعاليات الورشة بمداخلتين قدمهما ممثلان عن حزب نداء تونس. وقد كان محور الجلسة "التحالف بين النهضة والنداء: هل فرضته نتائج الانتخابات أم كان اختيارا استراتيجيا".

ورد في مقدمة ميسر الجلسة أن التحالف بين هذين الحزبين لم يكن واردا في مختلف التوقعات التي راجت بعد الثورة، وخاصة بعد أن تأسس حزب نداء تونس. ولهذا اعتبر هذا التحالف مفاجئا ووصفه الكثيرون بأنه "لم يكن طبيعيا ". ويعود ذلك إلى الخلافات العميقة التي كانت قائمة بين الدستوريين في عهد الرئيس بورقيبة ثم بين التجمعيين وبين الإسلاميين في عهد الرئيس بن علي. وهي الخلافات التي أدت إلى قمع النهضويين لمدة أربعين عاما. كما أن التنافس السياسي بين النهضة والنداء شهد درجة عالية من الحدة.

2. ما الذي حصل حتى يتحول الصراع إلى وفاق بين خصوم الأمس؟

يشير الممثلون عن "النداء" الذين شاركوا في الورشة إلى نتائج الانتخابات التشريعية التي تمت في سنة 2014، والتي مكنتهم من الحصول على 86 مقعدا بالبرلمان، وهو أمر فاجأ الجميع. لكن رغم أهمية هذا العدد من المقاعد إلا أنه لم يكن كافيا لتشكيل حكومة مستقرة، خاصة بعد انسحاب "حزب آفاق تونس" الذي اشترط أن تكون حركة النهضة جزء من الائتلاف الحاكم. وتم التذكير في هذا السياق بالمفاوضات التي جرت في ذلك الوقت مع "الجبهة الشعبية" التي تضم قوى أقصى اليسار إلى جانب الأحزاب ذات التوجهات القومية، وذلك من أجل إقناعها بالمشاركة في ائتلاف حكومي مع حزب "نداء تونس" لكن قادة الجبهة رفضوا هذا السيناريو نظرا لاختلاف التوجهات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين، وهو ما دفع بالباجي قايد السبسي إلى الاعتقاد بأن الاستقرار السياسي مرهون بضرورة التحالف مع حركة النهضة والعمل على تجاوز الخلافات السابقة، وهو ما من شأنه أن يمكن من قيام حكومة تتمتع بدعم أغلبية مريحة.

وإذ تم الإقرار بأن التحالف الذي حصل مع "النهضة" لم يكن عاديا إلا أن حزب نداء تونس كان حريصا على ضمان الاستقرار السياسي الذي لن يتحقق إلا عبر حماية المؤسسات من الارتباك والتغيرات السريعة. يضاف إلى ذلك عوامل أخرى فرضت تحقيق قدر من التعاون مع "النهضة"، ومن أهمها الحرب الأهلية في ليبيا، وتنامي مخاطر الإرهاب، والتخلي عن ديون الفلاحين، وغيرها من العوامل والأسباب.

وحتى تقع طمأنة الغاضبين من داخل الحزب وأيضا من خارجه، وضعت قيادة "النداء" شروطا عديدة على "النهضة" لضمان

مشاركتها دون تحويلها إلى شريك كامل في تركيبة الحكومة، وهو ما قبله الشيخ راشد الغنوشي، حيث كانت مشاركة الحركة في أول حكومة الحبيب الصيد خافتة جدا، ولم تتجاوز عتبة وزير واحد، وهو ما جعل حكومته تتمتع بأغلبية مريحة.

كانت نتيجة ذلك تشكيل حكومة غير متجانسة، خاصة وأن هناك شخصيات عرضت عليها حقائب وزارية إلا أنهم رفضت تحمل أي مسؤولية حكومية في تلك المرحلة. لكن ما يلاحظ أن أعضاء حزب النداء يرفضون استعمال مصطلح "تحالف" لوصف العلاقة بين الحزبين، ويبررون ما حصل بكونه يندرج ضمن "وضعية شراكة حكومية فرضها الواقع"، وترتب عنه تنسيق بين كتلتي الحزبين في البرلمان باعتبارهما الحزبان الكبيران، وهو ما ساعد كثيرا على تمرير قوانين بأغلبية مريحة، لكن مع ذلك حصلت خلافات بين الطرفين حول عديد المسائل الكبرى مثل مشروع قانون الإرهاب، والمجلس الأعلى للقضاء، ومشروع المصالحة، ومشروع إعادة هيكلة البنوك العمومية، ومسألة الصيرفة الإسلامية. وهذا يدل على أن الاتفاق الذي حصل بين الحزبين لم يكن تفويضا مطلقا أو مجرد حبر على ورق.

في مقابل هذه المحاولات لتبرير الشراكة في الحكم بين الحزبين، يؤكد الذين غادروا حزب نداء تونس وأسسوا أحزابا بديلة مثل حزب مشروع تونس، أن التحالف الذي حصل مع النهضة كان بمثابة "خيانة للناخبين" الذين اختاروا "النداء" حتى يتولى إزاحة حركة النهضة وإبعادها عن السلطة بطرق ديمقراطية. وأكد هؤلاء على أن العداء كان في البداية مستحكما بين الطرفين لأسباب سياسية وفكرية، وهذا العامل هو الذي يفسر انتصار "النداء" الذي نجح في شيطنة النهضة والعمل على إبعادها عن أجهزة الدولة. ويعتقد هؤلاء بأن التحالف الذي حصل مع النهضة لم يكن ضرورة فرضتها نتائج الانتخابات التشريعية بقدر ما كان مبرمجا من قبل مؤسس الحزب الباجي قايد السبسي، ويرون أنه كان أمام قيادة الحزب اختيارات أخرى لتشكيل حكومة بدون مشاركة النهضة.

ويؤكد أصحاب هذا الرأي على أن انعكاسات هذا التحالف على حزب النداء كانت سيئة جدا، لأن الحزب بني أساسا على مسألتين رئيسيتين وهما الالتفاف حول المؤسس الباجي قايد السبسي، وثانيا حول العداء لحركة النهضة. وقد أدى إشراك النهضة في الحكومة إلى انطلاق مسلسل الخلافات داخل الحزب، مما أكد أن التحالف كان قرارا فوقيا وسطحيا يعتمد على تبادل المنافع وتوزيع مراكز القوة. وهو ما أدى إلى فقدان الناخبين في الحزب وفي عموم السياسيين.

في المقابل، أقر ممثلو حركة النهضة بأن تجاربهم السياسية علمتهم ضرورة البحث عما هو مشترك بينهم وبين الآخرين. وهو ما دفعهم إلى الإقدام على القيام بمراجعات هامة. وقد عكست الورقات السياسية والفكرية للمؤتمر العاشر تلك المراجعات، والتي شملت عديد المسائل الشائكة كان آخرها موقفهم من قانون المصالحة الذي لا يزال يثير جدلا في الساحة التونسية. كما نفت النهضة الرأي القائل بأن حزب نداء تونس كان مستعدا من قبل انتخابات 2014 للإقدام على صيغة التحالف، وإنما حصل ذلك بعد الإعلان عن النتائج. أما بالنسبة لاتفاق باريس الذي تم بين السبسي والغنوشي، فإن أنصار النهضة يعتبرونه " توافقا من أجل الوطن وليس بغرض تحقيق منافع حزبية ضيقة ".

كان لبعض شباب نداء تونس وجهة نظر في هذه الورشة، حيث أكدوا على أن حزبهم تشكل من قبل أشخاص مختلفين في مساراتهم، وهو ما أطلق عليه بروافد الحزب الذي كان مهيئا ليكون صديق الجميع. كما لم تتوفر بعد الثورة فرصة لكي يتعرف شباب " النداء" على تاريخ حركة النهضة، ولهذا بقي هذا الشباب مسكونا بالشكوك حولها. لكن هؤلاء اعترفوا بأن " النهضة " تغيرت في خطابها، وأن التقارب الذي حصل بين الطرفين كان مهما، وتم من خلال ثلاث مستويات، وهي البرلمان والحكومة، إلى جانب هيئة التنسيق بين الحزبين، وهي الهيئة التي لم تعمل على تعميق التعارف والتعايش بين قواعد الطرفين، حيث يلاحظ على مستوى جهات البلاد عدم قبول مختلف صيغ العمل المشترك على الصعيدين المحلي والجهوي. وأشاروا بالخصوص إلى أن التحالف الذي قام "كان مهما لأنه تم من أجل الحرب على الفساد، وهي حرب تستلزم أكثر من حزب لأنه لا يقوم حزب واحد مهما كانت قوته".

بالنسبة لأحزاب المعارضة التي رفضت هذا التحالف وانتقدته بشدة، فإن العديد من مكوناتها بررت موقفها بالقول أن هذا التحالف لم يتأسس على رؤية جدية، وشبهه البعض بـ "زواج مصلحة"، خاصة وأن قواعد الحزبين لم تستوعب التحول المفاجئ في مواقف قادتهم، متأثرة بخطاب الكراهية الذي هيمن في البداية على خطاب نداء تونس وأيضا النهضة، ولم يكن مؤسسو الحزب يؤمنون إطلاقا بالعمل المشترك. لكن نظرا لعدم قدرة أي حزب منهما على رمي الآخر في البحر فقد أجبرا على التعايش ولو مؤقتا. فالتحالف كان من وجهة نظرهم بمثابة "صفقة تتولى فيها النهضة تأطير الشارع فيما يتولى النداء تأطير الدولة. وقد بدأ هذا التحالف بتقارب في اواخر 2013 أملاه توازن قوى، واسس له الحوار الوطني برعاية اتحاد الشغل ودور دولي تجسد في توافق باريس ودعم الجزائر وامريكا". وهنا يذكر الذين كانوا شركاء في حكومتي الترويكا مع النهضة أنهم تعرضوا سابقا إلى الشيطنة

ونقد شديد من قادة "النداء" بسبب الشراكة التي أقاموها مع حركة النهضة، لكن بعد تغير موازين القوى فعلوا نفس الشيء دون أن يعتذروا عن انتقاداتهم السابقة.

ويؤكد ممثلو الترويكا الذين اختلفوا فيما بعد مع حركة النهضة أن خطاب الشحن لا يزال متواصلا بين الحزبين. وأنه لولا موازين القوى الانتخابية لما حصل تقارب وتحالف بين الطرفين. وبناء عليه يتساءل أحدهم: هل تستجيب الديمقراطية في صيغتها الراهنة لمطالب التغيير الاجتماعي الذي نادت به ثورة 2011 وكذلك دستور 2014؟ الجواب عنده أن الاستجابة غير متوفرة.

ما لفت النظر في فعاليات هذه الورشة أن بعض ممثلي حزب نداء تونس قد عبروا عن تحفظات تجاه حكومة يوسف الشاهد رغم كونه قيادي بنفس الحزب، وتم ترشيحه لتولي رئاسة الحكومة من ذات الحزب. ويعكس ذلك جانبا من الخلافات الحادة التي لا تزال مستمرة بين كوادر الحزب حول مسائل عديدة من بينها تقييم أداء الحكومة. وهو ما عكس بوضوح أن هذا الحزب الذي يحكم ليس متجانسا بين مكوناته، وذلك بالرغم من النزيف الذي مر به وأدى إلى استقالة العشرات من مؤسسيه وكوادره الأساسية الذين تشرذموا، وأسس بعضهم أحزابا جديدة. كما تم الاعتراف أيضا خلال فعاليات الورشة بأن أداء عديد الوزراء المحسوبين على "النداء" ضعيفا وتم وصفه ب "الكارثي"، مما يوحي بأن مقاييس اختيار الوزراء لم تقتصر على الكفاءة وإنما راعت أيضا الولاءات والمحاصصة الحزبية.

3. كيف يبدو مستقبل هذا التحالف الذي يجمع بين النهضة والنداء؟

ترتفع أصوات من داخل حزب نداء تونس مطالبة بضرورة العمل على وضع حد لهذا التحالف، الذي تحول حسب اعتقادهم إلى مكبل لهم ولحزبهم. ويقترحون لتجاوز هذه الوضعية تغيير النظام الانتخابي، والبحث عن صيغة بديلة من شأنها أن تمكن من صعود أغلبية تتشكل من حزب واحد يتولى هو قيادة البلاد دون الاحتياج لحزب يشاركه الحكم.

أما بالنسبة لتقييم هذه العلاقة بين الحزبين الحاكمين حاليا، فإن ممثلي النداء وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النهضة يعتقدون بأن ذلك لا يزال سابقا لأوانه، بحجة أن هذه العلاقة يحكمها "التعقل والمصالح المشتركة"، كما أن الرأي العام المسيس لا يزال يعبر عن تخوفه مما يطلق عليه في تونس ب "التغول" والانفراد بالحكم نتيجة ما حصل في مرحلة ما قبل الثورة.

هناك عامل آخر يؤكد عليه شق من الندائيين، ويتعلق بأهمية الخلفيات النظرية للعمل السياسي. ويقصدون بذلك أن من خصوصيات البلاد التونسية هيمنة المدرسة الإصلاحية على النخب المحلية، وذلك منذ القرن التاسع عشر. ويعتقد هؤلاء أن حزب نداء تونس جزء من هذه المدرسة ووريث لها. ويرون أن اليساريين والإسلاميين لم ينطلقوا من الواقع التونسي بحكم أيديولوجياتهم، وذلك خلافا للتيار الدستوري الذي تتأسس ونما من داخل البلاد ومن جذورها الثقافية الإصلاحية. وعلى هذا الأساس يحاول هذا الشق البحث عن القواسم المشتركة التي يمكن أن تجمع بين الندائيين والإسلاميين وهو ما جعلهم يعودون إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الدستوري إلى جانب كونه شيخ من شيوخ الزيتونة. وبناء على ذلك رأوا فيه الجد المشترك بين الحزبين، ويمكن اتخاذه منطلقا لتأسيس أرضية نظرية جامعة ومبررة لهذا التحالف. ويعتقدون بأن ذلك يمكن دعمه عبر تنمية ثقافة الحوار والتعايش، والتخلي في المقابل عن الإقصاء ومحاربة فكرة الانفراد بالسلطة. ويطالب أصحاب هذه الرؤية حركة النهضة بمراجعة عميقة لأفكارها، وأن تتخلص من تأثير المصادر الأيديولوجية الوافدة من خارج الوطن، في إشارة إلى حركة الإخوان المسلمين والتيار السلفي الوهابي، وأن تؤسس ارتباطها بالتراث الإصلاحي الزيتوني.

تمت الإشارة أيضا إلى ما حصل في مصر حين قرر الجيش الانقلاب على الإخوان المسلمين وسحب السلطة منهم بالقوة. وقد كان لذلك التأثير المباشر على الأوضاع في تونس، مما جعل "النهضة" مستعدة لتقديم الكثير من التنازلات خشية أن يحصل لها ما حصل للإخوان، وهي قد توافق على تغيير النظام السياسي تمهيدا لاحتمال ترشح راشد الغنوشي للانتخابات الرئاسية القادمة. واعتبروا أن ذلك من شأنه أن يصيب قاعدتها الانتخابية بالتهري.

في المقابل سيستمر حزب نداء تونس في توجهه الراهن، وسيعمل بدوره على تهيئة الأجواء لترشيح السبسي لدورة رئاسية جديدة حسبما يردده البعض. كما سيعمل على إضعاف البرلمان مقابل تقوية صلاحيات رئيس الجمهورية وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى عودة الحكم الفردي، ويهدد بشكل جدي المسار الديمقراطي برمته. وإذا كان الشارع ساكت حاليا، إلا أنه حسب اعتقاد المعارضة يمكن أن يعود إلى الاحتجاج بقوة إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

ما يلاحظ في هذا السياق أن ممثلي حزب نداء تونس، رغم انتقاداتهم المستمرة لحركة النهضة، إلا أنهم وجهوا لأنصارها رسائل مطمئنة، وذلك عندما أكدوا على ضرورة التعقل والاستمرار في البحث عن القواسم المشتركة. وتم التأكيد أيضا على أن المثال

المصري غير مرحب به في تونس لأن أسلوب العنف يعتبر معالجة خاطئة للعلاقة بالإسلاميين، وقد تم اعتماده في السابق من قبل الرئيس بن علي فكانت نتائجه كارثية. ولهذا انتهج "النداء" أسلوب تجنب الصدام مع كتلة النهضة في البرلمان. ولا يزال العديد من الندائيين يدافعون عن القول بأن العلاقة بحركة النهضة قد جنبت البلاد كوارث عديدة، وأسفرت عن نتائج إيجابية. أما فيما بخص تراجع نسب النمو فإن ممثلي "النداء" يعتبرونها نتيجة للمرحلة السابقة لحكمهم. وفي هذا السياق تم توجيه انتقاد قوي لدور اتحاد الشغل بسبب ما اعتبره البعض تدخلا مباشرا في المجال السياسي، وهو ما جعل النقابات تنحرف عن مسارها الطبيعي وتخلط بين الدور النقابي والدور السياسي.

يراهن قادة النهضة على التوافق، ويرون فيه خيارا استراتيجيا يستندون عليه في بناء خططهم السياسية. ويتمسكون بالقول إن حركة النهضة "حزب ديمقراطي يبنى في مناخ ديمقراطي"، ولهذا يعملون من أجل قطع الطريق أمام عودة الدكتاتورية.

رغم هذا التأكيد من قبل قيادة النهضة، إلا أن الأحزاب التي تفرعت عن نداء تونس تعتبر بأنه لا توجد أي مصلحة سياسية للاستمرار في التحالف مع حركة النهضة، خاصة بعد أن فشلت ثلاث حكومات اعتمدت على هذه العلاقة. ويعود هذا الفشل إلى أن هذه التحالفات لم تقم على برامج سياسية وإنما اكتفت بتوزيع للحقائب الوزارية، وبالتالي كانت مجرد اتفاق فوقي وسطحي، لم يقع تنزيله إلى القواعد. وهو أقرب إلى الصفقة السياسية منه إلى التحالف بمفهومه العميق. وقد ترتب عن ذلك اختلال خطير في موازن القوى حيث أصبحت النهضة أقوى بكثير من "النداء" الذي ضعف وتآكل بسبب خروج العدد الأكبر من كوادره المؤسسة. وبناء عليه يعتقد هؤلاء بأن تونس ليست بعيدة اليوم عن المثال المصري بحجة القول إنه ليست لدى التونسيين ثقافة الانقلابات، لأنه إذا تفاقمت الأزمة الاقتصادية واستمرت الأزمة السياسية فإن المؤسسات الديمقراطية ستصبح مهددة في وجودها. وهكذا يتبين أن ما حصل هو عبارة عن "تنافس وليس توافقا". أي أن تحالف النداء والنهضة يشكل حاليا" خطرا محدقا على المسار الديمقراطي".

هذا القول له صدى واسعا في صفوف الأوساط المعارضة، التي يتساءل بعضها فصائلها بمن في ذلك الذين سبق لهم أن انشقوا عن حركة النهضة: هل التونسيون اليوم يقفون أمام توافق سياسي حقيقي أم لا؟ ويستدلون لتبرير هذا التساؤل بالإشارة على أنه لا يوجد تضامن حكومي حقيقي، ولم تتبلور حتى الآن رؤية جامعة لأحزاب الائتلاف الحاكم الذي يفتقر لأسس واضحة. ويستمر أصحاب هذا الرأي في التشكيك فيما هو قائم، ويساءلون هل يمكن إدراج هذا الائتلاف ضمن تقارب علماني إسلامي؟ وهل أن نداء تونس يعتبر حزب علماني؟ وما حصل بين الحزبين لا يتجاوز إطار المصلحة وفق تعريف ديفد هيوم. وبالتالي فإن هذه العلاقة بين النهضة والنداء لم تكن من مطالب الشباب الذي قام بالثورة، وأن انعكاساته على الديمقراطية الناشئة سلبية وخطيرة. وأن ذلك جاء نتيجة غياب تنمية سياسية حقيقية. ولهذا لا توجد ضمانات الآن حول التزام الأطراف الفاعلة بأن الانتخابات البلدية ستجري في شهر مارس 2018 بعد أن تأخرت عن موعد السابق وهو 17 ديسمبر 2017. وهناك مخاوف جديدة في أن يكون وراء ذلك قرار بتأجيلها إلى أجل غير مسمى، وذلك رغم أهمية الانتخابات في ظل الأنظمة الديمقراطية. فالحكم الديمقراطي هو الحكم المقيد وليس حكم الأغلبية.

في مقابل هذه الرؤية المشككة في جدوى سياسة التحالف، يعتقد آخرون بأن ما تم بين النداء والنهضة اختيار سياسي ذكي، لكن مستقبله يبقى مرتهنا بضرورة التعاون لمواجهة المشكلات القائمة. وهناك مطلب ملح تتمسك به عديد الأطراف ويتمثل في ضرورة تنظيم الانتخابات البلدية وأيضا الجهوية.

4. مخاوف من السيطرة

هناك خوف من سيطرة الثنائي النهضة / النداء من خلال استدامة صيغة التحالف القائمة حاليا، وهو ما جعل المناهضين لهذا التحالف يدعون إلى أهمية فتح المجال أمام بناء تحالفات جديدة، والتعجيل بمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تغرق كامل السفينة. وهو ما يعني أن المسار الديمقراطي في تونس لا يزال مهددا رغم الخطوات الهامة التي أنجزت حتى الآن. ويعتبر الوضع الاقتصادي أهم عقبة تقف أمام استكمال المسار إذ بذلك تتحقق بقية أهداف الثورة.

ويذهب بعض المعارضين إلى توقع أن هذا التحالف إذا ما استمر "سوف يؤدي إلى استنزاف واهتراء القاعدة الانتخابية لحركة النهضة". وقد يترتب عن ذلك "تراجع حجم النهضة في البرلمان". وفي حال قرار السبسي بالترشح لدورة رئاسية ثانية فإن ذلك سيفضي إلى "تناقص في مساحة الديمقراطية مما قد يفتح المجال أمام انتفاضة قادمة". كما اعتبر البعض من المعارضين أن تأجيل الانتخابات البلدية والجهوية "تهديد للتقاليد الديمقراطية" ومؤشر سلبي وخطير.

مع ذلك تصر النهضة على الدعوة إلى مأسسة الحوار بين الجميع دون إقصاء، وتعتبر أن الخطر الحقيقي الذي يهدد التجربة التونسية هو محاولة بعض القوى إسقاط التجربة. ولهذا السبب

يؤكد ممثلو الحركة أن النهضة مستعدة للمحافظة على الحريات العامة. وإذ يرفضون الحديث عن تحالف لا متناهي مع نداء تونس، لكنهم في المقابل يعتقدون بأن مصلحة البلاد تفرض أن يستمر هذا التحالف لفترة لا تقل عن عشر سنوات. وخلال ذلك لابد من استكمال بناء بقية المؤسسات الدستورية مثل المحكمة الدستورية.

5. حوصلة

أبدى المشاركون في هذه الورشة استعدادهم لمواصلة الحوار الذي يرونه الأسلوب الأفضل لمعالجة الأوضاع وحماية الديمقراطية. لكنهم اختلفوا بشكل واسع وجذري حول تقييم تجربة التوافق بين حزبي النهضة والنداء. فمنهم من دافع عن هذه التجربة رغم تعثراتها وإخفاقاتها الاقتصادية، وفي المقابل هناك من هاجمها بشدة وجردها من كل حسنة، واعتبرها تهديدا مباشرا للانتقال الديمقراطي. ويمكن القول بأن ورشة تونس قد كشفت عن وجود اختلافات خمس تشق حاليا النخب السياسية الفاعلة:

أولا: هل يمكن أن يؤدي التحالف والتوافق بين حزبي النهضة وحزب النداء إلى تجميد الحياة السياسية وتهديد الديمقراطية ؟.

ثانيا: هل يمكن أن ينجح التوافق السياسي في أن يحمي الديمقراطية في غياب توافق اقتصادي قادر على معالجة المشكلات الخانقة التي يعاني منها التونسيون حاليا؟

ثالثا: ما هو دور النقابات في المراحل الانتقالية الصعبة؟ هل تبقي على دورها المطلبي للدفاع عن مصالح منظوريها دون النظر للظروف المالية الصعبة التي تواجه الاقتصاد الوطني؟ وهل يحق للنقابيين التدخل في الشأن السياسي بحجة المشاركة في بناء الديمقراطية وحماية الثورة؟

رابعا: هل أن تأجيل الانتخابات البلدية من شأنه أن ينعكس سلبيا على المسار الديمقراطي أم فيه مصلحة للتجربة نظرا لعدم توفر شروط المنافسة بين حركة النهضة وبقية الأحزاب السياسية؟

خامسا: هناك قضية خلافية برزت أيضا خلال الجدل الذي شهدته ورشة تونس، ولها أصداء تتسع دائرتها تدريجيا على الصعيد الوطني. وتتعلق القضية بالنظام السياسي الذي تم اختياره في تونس ما بعد الثورة والقائم على توزيع السلطات بين رؤساء ثلاثة، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان. هناك من يرى في ذلك النظام السياسي الأسلم للحيلولة دون عود الاستبداد بعد أن كشف تحكم رئيس الدولة في سلطة القرار ما يفض ذلك من دكتاتورية مفسدة للحياة السياسية. في حين يرى آخرون في ضوء التجربة التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأخيرة أن توزيع الصلاحيات على أطراف متعددة قد أضعف الدولة، وشتت القرار السياسي وعطله، مما كانت له انعكاسات خطيرة على البلاد وعلى استقرارها السياسي والاجتماعي.

تجدر الاشارة الى أنه سجلت رغبة، خاصة في صفوف الشبان الذين شاركوا في فعاليات الندوة، تتعلق بأهمية وضرورة تخصيص ورشة لشباب الحزبين النهضة والنداء، إلى جانب شباب من أحزاب أخرى أو مستقلين، وذلك لمعرفة إلى أي مدى يوجد إيمان حقيقي لديهم بضرورة التعايش وحماية التوافق من الانهيار في ظل الانتقادات الموجهة لهذه التجربة من قبل معظم مكونات المعارضة.

في ظل الملاحظة الأخيرة التي تمت الإشارة إليها، أكد معظم المشاركين على أهمية استمرا هذا الحوار الذي تميز بالجديدة والصراحة، والذي من شأنه أن يشكل مناسبة حيوية لتوضيح الرؤى، وتجاوز الأخطاء، وتجنب الارتجال، والتغلب على منطق تصفية الحسابات.